

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التهجير القسري للأرمن العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى ، من خلال وثائق
الأرشيف العثماني

**Forced displacement of Ottoman Armenians during World War I,
through the Documents of the Ottoman Archives**

فاطمة بوجلطي Fatma Boudjelti –

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

البريد الإلكتروني: puredrinking1642@gmail.com

تاريخ القبول : 2020-11-14

تاريخ الاستلام : 2020-10-13

ملخص :

يسلط البحث الضوء على موضوع التهجير القسري ، الذي تعرضت له الأقلية الأرمنية في الدولة العثمانية وذلك بعد إصدار قرار التهجير والإسكان المؤقت في 23 مايو 1915 م ، أي بعد عدة أشهر من إعلان الدولة العثمانية التعبئة العامة للحرب العالمية الأولى ، والتي كانت بتاريخ 2 أغسطس 1914 م. القرار السالف الذكر لم يكن مخططا له من قبل ؛ بل هناك عدة أسباب وقفت وراء إصداره من طرف حكومة الاتحاد والترقي العثمانية . بالرغم من الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة والمتمثلة في الحرب ، إلا أنها لم تترك عملية تهجير الأرمن العثمانيين دون تنظيم ؛ فقد اتخذت عدة إجراءات الغرض منها المحافظة على حياتهم ، وممتلكاتهم التي خلفوها وراءهم ، كما أنها حددت الأرمن الذين سيشملهم قرار التهجير والأرمن الذين لن يشملهم هذا القرار . ومن أجل الوصول إلى النتائج تم الاعتماد على وثائق الأرشيف العثماني المتعلقة بتهجير الأرمن .

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية ، الأرمن العثمانيون ، التهجير القسري ، الحرب العالمية الأولى ، الأرشيف العثماني .

Abstract:

The research sheds light on the subject of forced displacement, to which the Armenian minority in the Ottoman Empire was subjected after the issuance of the decision of displacement and temporary housing on May 23, 1915 AD, which is, several months after the Ottoman Empire declared general mobilization for the First World War, which was on August 2, 1914 AD. The aforementioned decision was not planned before; rather, there were several reasons behind its issuance by the Ottoman Union and Promotion Government. Despite the circumstances that the Ottoman Empire was going through during this phase of the war, however, it did not leave the process of displacing the Armenians The Ottomans without organization; it has taken several procedures intended to preserve their lives, and the property they left behind, as well as it defined the Armenians who will be covered by the decision of displacement and the Armenians who will not be covered by this decision. In order to reach the results, we used the Ottoman Archives Documents related to the displacement of the Armenians.

Key words: Ottoman Empire, Ottoman Armenians, Forced Displacement, World War I, Ottoman Archives.

1-مقدمة:
دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ، إلى جانب دول المركز المتكونة من ألمانيا و النمسة المجر ، ضد دول التحالف ، التي كانت تتشكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا ، وذلك

طمعا في استعادة الأراضي التي خسرتها في البلقان عقب هزيمتها في حرب 1912 م / 1913 م، وكذا لوضع حد لتهديدات روسيا المتاخمة لحدودها، إلا أن حكومة الاتحاد والترقي منيت بهزيمة ثقيلة، على جبهة القوقاز وبالتحديد في معركة ساريكاميش، التي شارك فيها الأرمن بصفتهم مجندين في الجيش العثماني، ففرار العديد منهم وألتحاقهم بالجيش الروسي، دفع بجمعية الاتحاد والترقي لاتهمهم بالخيانة، فأصدرت قرار التهجير والإسكان المؤقت، بموافقة من مجلس الوزراء العثماني، هذا القرار كان السبب الرئيسي في الاتهامات الموجهة لتركيا العثمانية، والمتمثلة في إبادة الأقلية الأرمنية، أو بتعبير آخر إرتكاب أول إبادة بشرية مطلع القرن العشرين، في ظل إنشغال القوى الكبرى بالحرب العالمية وتطوراتها.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول مرحلة مهمة من تاريخ الدولة العثمانية، فموضوع التهجير لا يزال يلقي بظلاله على تركيا الحديثة، لأنه أدى إلى موت أعداد كبيرة من الأرمن العثمانيين، فالتهجير من منظور الدول الأوروبية كان يهدف إلى إبادة الأرمن للتخلص من قضيتهم نهائيا. لذلك هذه الدراسة تقوم على الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى صحة الاتهامات الموجهة للدولة العثمانية بخصوص إبادة الأقلية الأرمنية؟ أو بتعبير آخر هل كانت الدولة العثمانية تهدف لإبادة الأرمن من خلال إصدار قرار التهجير؟ هذا الإشكال يقودنا لطرح تساؤلات أخرى: ما هي الذرائع التي قدمتها الدولة العثمانية لتبرير إصدارها القرار السابق الذكر؟ وما أهداف تهجير الأرمن، من هم الأرمن الذين شملهم القرار أو بعبارة أخرى هل كل الأرمن تم تهجيرهم؟ وما هي التدابير التي إتخذتها حكومة الاتحاد والترقي لتنظيم عملية التهجير؟ وما هو مصير الممتلكات الأرمنية المتروكة؟ وقد حاولنا الإجابة عن الاستفسارات السابقة من خلال وثائق الأرشيف العثماني.

2- إصدار قرار تهجير وإسكان الأرمن العثمانيين:

أثناء الحرب العالمية الأولى 1915 م / 1333 هـ، قامت حكومة الاتحاد والترقي بإصدار قرار يمكن أن نصنفه بالخطير؛ لأن تداعياته لازالت تلاحق تركيا إلى يومنا هذا، والمتمثل في تهجير الأرمن من شرق الأناضول، بل من كل الولايات التي كانوا يستقرون بها، نحو المناطق الداخلية من ولاية سوريا العثمانية.

وهناك عدّة أسباب تقف وراء هذا القرار الذي تمّ اتّخاذه من طرف مجلس الوزراء العثماني وذلك بناءً على مذكرة وزارة الداخلية رقم 270؛ إلا أننا في هذه الدراسة سوف نتطرّق للأسباب التي استقيناها من وثائق الأرشيف العثماني، أي أننا سنكتفي بالسردية العثمانية دون الخوض في الدوافع التي تطرّق إليها المؤرخون العرب؛ أو المحسوبين على الغرب.

2-1 أسباب تهجير الأرمن:

إنّ السبب الرئيسي الذي دفع بالدولة العثمانية لإصدار مثل هذا القرار- حسب وثائق التهجير- تمثّل في قيام قسم من الأرمن المقيمين في الأماكن المجاورة للمناطق الحربية بعرقلة حركة الجيش العثمانيّ المُشغّل بالدفاع عن الحدود العثمانية ضدّ أعداء الدولة، ووضع العراقيّ أمام نقل المؤن والذخيرة العسكرية⁽¹⁾، فضلاً عن اتّفاقهم مع الدّول المحاربة للدولة العثمانية، وذهابهم إلى جيوش الدّول المعادية للدولة العثمانية متطوّعين، وتعاونهم مع مبعوثي هذه الدّول، سواء الموجودين في داخل الدّولة العثمانية أو في الدّول الأجنبية⁽²⁾. وقيامهم بهجماتٍ ضدّ القوّات العسكرية والمواطنين الأبرياء داخل الدّولة، فضلاً عن قيامهم بأعمالٍ سلبٍ ونهبٍ، وتزويد القوّات الحربية للأعداء بالمؤن، وإخبارهم عن مواقع الذخيرة⁽³⁾. إلى جانب كل هذا تمّ ضبطُ ومصادرةُ مستودعات الأسلحة والذخيرة في مدنيّ وأماكن لم تكن في الحسبان- مثل الكنائس والأديرة-، وكانت بعيدةً جداً عن ساحة القتال، ممّا يدلّ على استعدادهم للتمرّد والشغب⁽⁴⁾.

إذاً، هذه هي أسبابُ التهجير بصفةٍ عامّةٍ، والتي سيدفعُ كلُّ الأرمنيّ نتيجتها ثمّنَ جريرةٍ لم يرتكبوها، بل قام بها مجموعةٌ من العصاة، الذين تعاونوا مع روسيا ضدّ الدولة العلية، والآفة للآلتيباه أنّ الكثير من المؤرخين الأتراك قد انبثروا للدّفاع عن هذا الإجراء الذي اتّخذته حكومة الاتحاد والترقي، واعتبروه قراراً مشروعاً؛ لماذا؟ أولاً: لأنّه يعتبر قانوناً مؤقتاً سوف ينتهي بانتهاء الظروف التي أدّت إلى إصداره والمتمثلة في الحرب. ثانياً: هذا القانون المؤقت لم يصدر إلّا في 23 مايو 1915، أمّا إعلانُ الدّولة العثمانية عن التّعبئة للحرب فقد كانت بتاريخ 02 أغسطس 1914؛ أي بعدَ عشرة أشهر⁽⁵⁾. ممّا يدلّ على أنّ هذه

الأخيرة لم تكن تخطط لتجريح الأرمن، من أجل التخلص من قضيتهم.

أما إذا جئنا لتحليل ما ذكرناه أعلاه، والذي كنا قد استقيناه من وثائق التهجير، فإن الأسباب التي اتخذها الاتحاديون ذريعة لإصدار قرار التهجير، هي مقنعة في نظرنا لأن الأرمن لم يتوقفوا عن التسلح بعد الإعلان عن المشروطية الثانية سنة 1908م، بل على العكس واصلوا جهودهم في هدوء تام مُستفيدين من الحرية التي كفلها لهم الدستور، من أجل إنشاء دولة "أرمينستان" المستقلة، لكن بعد دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ازدادت نشاطاتهم؛ حيث شرع جزءٌ منهم بتشكيل فرقٍ للمتطوعين تحارب إلى جانب روسيا ضد الجيش العثماني، بينما أعلن أرمن في مناطق أخرى عن تمردهم ضد الدولة العثمانية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل قاموا بمهاجمة المسلمين وقتلهم⁽⁶⁾.

ومن أجل توثيق الأمانة العلمية أكثر، رجعنا إلى وثائق الأرشيف البريطاني، هذه الأخيرة أعطتنا معلومات في غاية الأهمية حول قيام "جمعية الدفاع الوطني الأرمني"، بتشكيل فرق للمتطوعين، وكانت هذه الأخيرة قد تأسست في مختلف الولايات الأرمنية، واستخدمت كل جهودها بهدف إرسال متطوعين إلى القوقاز، وتقديم الإعانة للأرمن الذين يبحثون عن ملجأ في ظل الحماية الروسية، وزيادة على ذلك كانت تقوم بالتبنيات الضرورية لإرسال متطوعين إلى كيليكيا، حيث يوجد هناك فئة كبيرة من السكان الأرمن سرفعون راية الثورة ضد الحكم العثماني، هذا الإجراء سيساعد بشكل كبير في تفريق ومنع تقدم الأتراك ضد مصر⁽⁷⁾.

كما أعلن الأرمن عن وقوفهم إلى جانب الحلفاء ضد الدولة العثمانية. "الشعب الأرمني مقتنع تمامًا بانتصار بريطانيا وحلفائها، الذين تقاتل جيوشهم من أجل الحرية والعدالة، وبأن طموحاتهم سوف تتحقق، الأمة الأرمنية تستحق قدرًا أفضل؛ حيث أنه من الملاحظ أنها أمة من أكثر الأمم تطورًا في الشرق الأدنى؛ إنجازاتها وتاريخها يتطلب تأكيدًا في هذا المجال، نحن نتوجه إلى إنجلترا لأننا نشعر بثقة بأن شعبها النبيل، وبإعطائها الحرية للعديد من الشعوب الصغيرة والمضطهدة؛ لن ينسوا أرمينيا في الحلول المستقبلية للقضايا الدولية العالقة"⁽⁸⁾.

أما بالنسبة لقيام الأرمن بتقتيل المسلمين، فهناك دراسة وثائقية جادة تركز على الوثائق بالدرجة الأولى، مما يجعلها ترتقي إلى درجة المصدر الأول، والموسومة بـ "مذابح الأرمن ضد الأتراك في الوثائق العثمانية والروسية والأمريكية" تؤكد قيام الأرمن بمجازر ضد المسلمين، وهو عكس ما هو مُتعارف عليه، وهو قيام المسلمين بقتل الأرمن، وذلك من خلال عرضه لمحتويات مجموعة من الوثائق التي تناولت الحيز الزمني الممتد من 1914 إلى 1922م، أما ما يخص إطارها المكاني؛ فهي تشمل الكثير من المناطق في الأناضول والقوقاز، وأما تنوعها فمَرَدَه إلى أنها تم جمعها من مدن وقرى ومناطق كثيرة جدًا في شتى بقاع الأناضول والمناطق الحدودية، بل وتحتوي هذه الوثائق على شهادات وتقارير ضباط وقادة الجيش الروسي في برقياته المتبادلة مع قيادات الجيش العثماني إبان الهدنة. وقد أثبتت هذه الوثائق قيام الأرمن بارتكاب الكثير من الفظائع في حق المسلمين العزل "لم يسمع بهم إلا نادرًا، رغم أن أعدادهم أضعاف الضحايا الأرمن"⁽⁹⁾.

2-2 الهدف من تهجير الأرمن العثمانيين :

كانت الدولة العثمانية تهدف من خلال تهجير الأرمن، إلى تشتيتهم حتى يفقدوا القدرة على العصيان؛ لأنه بمجرد اندلاع الحرب العالمية الأولى قام الأرمن بحركة عصيان في ولاية "فان" بكاملها، وقد ألقَتْ هذه الثورة بظلالها على مناطق أخرى كان يعيش فيها الأرمن، حتى في العاصمة إسطنبول، حيث أعلنوا - بدورهم - عن العصيان، فقاموا بقطع الطرق والهجوم على القرى المسلمة وقتل أهلها. في وقت لم يتمكن الجيش العثماني من التدخل، ولم يكن هناك حل لهذه المعضلة إلا أن قام وزير الحربية آنذاك أنور باشا، بتشجيع اقتراح تهجير الأرمن وقد تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء العثماني⁽¹⁰⁾.

أما الهدف الثاني من تهجير الأرمن فيتمثل في كونه فرصة ذهبية، لكي تتخلص الدولة العثمانية من المعاهدة التي وقعتها هذه الأخيرة مع روسيا في 08 فبراير 1914⁽¹¹⁾، فبمجرد اندلاع الحرب العالمية الأولى، استطاعت الدولة العثمانية التنصل منها، فلو استمرت هذه المعاهدة لأسفرت عن ميلاد دولة

- كل الممتلكات الأرمنية التي لا يمكنهم حملها معهم، تُباع بالمراد العلني، أو يتم تأجيرها وإيداع المقابل في صناديق المال، ثم يتم دفعها لأصحابها.

- المحافظة على الأموال المتروكة وتشغيلها، وتسريع وتنظيم المعاملات الخاصة بالإسكان وتدقيقها وتفتيشها.

- تشكيل لجان فرعية تكون لها صلاحية استخدام موظفين بروتاتب تكون مرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة⁽¹⁵⁾.

للتعقيب على ما أوردناه، فإننا يمكن أن نقول إن الدولة العثمانية لم تترك عملية التهجير دون تنظيم، فبالرغم من أن هذه العملية تبدو قاسية كثيرًا على الأرمن، إلا أنها لم تتجذر نهائيًا من الإنسانية، فما ذكرناه أغلاه يكشف لنا عن الوجه الأخلاقي الذي تعاملت به هذه الأخيرة مع الأرمن من خلال المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم، وإعاشتهم من مخصصات المهاجرين، كما أنها حددت مصير ممتلكاتهم المتروكة.

2-3 الأرمن الذين شملهم قرار التهجير:

قرار التهجير شمل أرمنًا بينما أغفي منه آخرون، بالنسبة للأرمن الذين شملهم القرار هم "أرباب المفسدة الحقيقيون وأعضاء اللجان"⁽¹⁶⁾، فضلًا عن الأرمن الذين يسكنون في الأماكن القريبة من المناطق العسكرية مثل حدود قفقاسيا الروسية، وهذا راجع لتأثرهم بتصرفات اللجان الثورية، والأرمن الذين يسكنون في مناطق تعرف تحركات ونشاطات متزايدة للثوار.⁽¹⁷⁾ كما شمل تهجير العاملين في فرق العمل، وفي خطوط السكك الحديدية من الأرمن الذين كانوا في قضاء كيوه بسبب تعاونهم مع الأرمن المشاركين في حرب العصابات، حتى الأرمن الذين كانوا يشكلون كثافة سكانية كبيرة، وجب ترحيلهم لكي لا يتم توحيد جهودهم ضد الدولة العثمانية. ولقد لاحظنا أنه في بعض الأماكن كان يتم إخراج الأرمن بصورة عاجلة كما هو الحال في ولاية أرضروم، التي تقرر عدم ترك أي أرمني بها؛ لوقوعها على الحدود الروسية، بينما تأجل سؤق⁽¹⁸⁾ الموجودين في بعض الجهات حيث تُرك لتقدير مديرية الأمن⁽¹⁹⁾.

أرمينستان في قلب الأناضول، لذلك رأيت أن قرار التهجير يسمح لها بإبعاد الأرمن عن الحدود الروسية للحيلولة دون تشكيلهم دولة مستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها⁽¹²⁾.

3- تطبيق قرار التهجير والإسكان:

أشارت وثيقة قرار التهجير إلى المناطق التي يجب الشروع في تهجير الأرمن منها، والتمثلة في قرى ومدن: وان وبتيليس، وأرضروم، وألوية أضنة ومرسين وقوزان وجبل بركات، باستثناء مدينة مرعش، وأفضية اسكندرون وبيلان وجسر الشغور وأنطاكية، باستثناء أفضية مركز ولاية حلب إلى الولايات الجنوبية، وإلى ولاية الموصل، باستثناء لواء أورفة، وإلى القسم الشرقي والجنوبي الشرقي من ولاية حلب، والأماكن المخصصة والمعينة في القسم الشرقي من ولاية سوريا، ولذلك يجب ربط هذه العمليات مع المصالح الأساسية للدولة دون انقطاع⁽¹³⁾.

1-3 التعليمات الصادرة خلال عملية التهجير:

بعد موافقة مجلس الوزراء على قرار التهجير؛ تقرر ما يلي:

- نقل من يتطلب نقلهم من الأرمن في القرى والقصبات نحو الأماكن المخصصة لإسكانهم "بشكل مرفق، وتأمين راحتهم، والمحافظة على أرواحهم وأموالهم، وإعاشتهم من مخصصات المهاجرين، إلى أن يتم إسكانهم بصورة نهائية، وتوزيع الأملاك والأراضي كل حسب أحواله المالية والاقتصادية السابقة، وإنشاء مساكن على حساب الحكومة للمحتاجين منهم، وتوزيع البذور والآلات والأدوات للزراعة والمحتاجين من أرباب المهن، وإعادة الأموال والأشياء أو قيمة ما تركوه في أماكنهم السابقة- بصورة مناسبة، وإسكان المهاجرين والعشائر في القرى التي أُخليت، وتوزيع قيمة الأملاك بعد تقديرها، وحصر وتحديد جنسي وقيمة ومقدار الأموال المنقولة التابعة للأهالي الذين تم نقلهم وتوزيعها على المهاجرين"⁽¹⁴⁾.

أما الفئة الرابعة فتتمثل في الأطفال النيام، ففي برقية من وزارة المعارف العمومية إلى ديار بكر وأضنة وطرابزون وسيواس وبديليس ووان والولايات الأخرى؛ للاستفسار عما إذا كانت هناك مبانٍ مناسبة تصلح لأن تكون دورًا للأيتام لإسكان الصغار الأرمن من دون سن العاشرة الذين تغيرت أماكنهم أو المبعدين عنهم، وعدد هؤلاء الأطفال⁽²⁶⁾.

أما الفئة الخامسة هي فئة المرضى والعُميان الذين استثنوا من السوق⁽²⁷⁾.

أما الفئة السادسة والأخيرة هي فئة الشخصيات الخاصة؛ حيث تأجل سوق المصور بابازيان من الملة الأرمنية، وأبوزوجة الطبيب نيقولا من أطباء المستشفى البلغاري باسطنبول حتى إشعار آخر⁽²⁸⁾ وفي برقية من مديرية الأمن العام التابعة لنظارة الداخلية إلى ولاية قونية تُعلمها فيها بصرف النظر عن ترحيل باغوص التكفور طاغى، وبقائه في قونية، وهو ابن أخ أغوب بوياجيان، المبعوث السابق عن تكفور طاغ⁽²⁹⁾.

إلى جانب ما ذكرناه اتخذت الدولة العثمانية إجراءات أخرى، اتجه الأرمن الداخلين أو الخارجين من الأراضي العثمانية؛ حيث لم يُسمح للأرمن الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 60 سنة من السفر إلى الخارج، بينما سُمح للأرمن الذين يحوزون جوازات سفر الدول المحايدة، والراغبين في السفر من الداخل إلى الخارج لأسباب شخصية أو تجارية، على أن لا يدخلوها مجددًا إلى غاية انتهاء الحرب. كما لم يُسمح لأي أرمني موجود بالخارج مهما كانت جنسيته من الدخول إلى الدولة العلية⁽³⁰⁾.

لكن بالرغم من هذه الإجراءات الصارمة، إلا أنه هناك بعض الأرمن الذين غادروا إسطنبول، وقرروا الإقامة بالنمسة حاملين معهم مبالغ كبيرة لاستخدامها في خدمة المسألة الأرمنية، ففي رسالة سرية من "فؤاد سليم بك" السفير العثماني في "برن"، والمؤرخة بتاريخ 08 شباط 1916؛ تفيد "بأن الأرمن الذين غادروا إسطنبول وقرروا الإقامة في النمسة حملوا معهم مبالغ كبيرة لاستخدامها في خدمة المسألة الأرمنية، وفي حركات الفساد والشقاوة التي سيقومون بها ضد الدولة العثمانية، ولأنه تقرّر لدى الحكومة العثمانية أن هذه الأموال تهرب إلى الخارج بواسطة البنوك أو بسائر الوسائل الأخرى، فإن الحكومة العثمانية تمنع

وقبل أن نتطرق إلى الأرمن الذين لم يشملهم التهجير، رأينا أنه من المستحسن إدراج فئة من المجتمع الأرمني رفضت التهجير - أو بتعبير أكثر دقة - عموم الأرمن رفضوا التهجير، لكن الفئة التي سنأتي على ذكرها، عملت كل ما في وسعها لكي لا يمسها هذا القرار، ومن ضمن ما قامت به الاهتداء، طلبًا منها أنها إذا اعتنقت الإسلام سيُسقط عنها هذا القرار، لكن وزارة الداخلية أرسلت برقية إلى مختلف الولايات، والمتصرفيات أمرت فيها بعدم إعطاء أهمية لمسألة قيام الأرمن بعرض اهتدائهم فرادى أو جماعات، بهدف البقاء في ديارهم، وفي نفس الوقت حذرت من مغبة ما قد يحدث من الاهتداء على هذا النحو، مُعتبرة إياه وسيلة للخداع، يستعملها الأرمن كلما رأوا أن مصالحهم في خطر، فالإسلام لم يمنهم من مواصلة أعمالهم الثورية⁽²⁰⁾.

3-3 الأرمن الذين لم يشملهم قرار التهجير:

إن المتصفح لوثائق التهجير والإسكان، يلاحظ أن قرار التهجير لم يشمل كل الأرمن، فهناك من سُمح له بالبقاء، ويمكن أن نصنفهم إلى عدة فئات:

الفئة الأولى هم البروتستانت والكاثوليك الأرمن، ففي برقية مؤرخة بـ 17 حزيران من وزارة الداخلية إلى ولاية أرضروم، تطلب عدم سوق المبشرين الأرمن الكاثوليك والممرضات، في الوقت الحالي⁽²¹⁾. بالإضافة إلى الأرمن البروتستانت، حيث أرسلت وزارة الداخلية إلى مختلف الولايات والمتصرفيات تأمر بعدم ترحيل الأرمن البروتستانت، مع طلب بيان عددهم، وكم أبعد منهم، وكم بقي⁽²²⁾.

أما الفئة الثانية التي لم يشملها السوق، الموظفون في قطاعات محددة، وهم: الموظفون الأرمن المستخدمون في الخطوط الحديدية، والعَمال، وسائر المستخدمين الذين يحملون وثائق تُثبت عملهم في هذا القطاع⁽²³⁾. فضلًا عن ذلك تم إصدار أوامر تمنع إخراج النواب الأرمن وعوائلهم⁽²⁴⁾.

الفئة الثالثة تتمثل في التجار والحرفيين، ففي برقية من وزارة الداخلية إلى متصرفية مرعش تطلب منها إبقاء الأرمن، المقيمين للتجارة ونحوها، في أماكنهم⁽²⁵⁾.

تهريب تلك الأموال إلى الخارج، مثلها في ذلك مثل التدابير المتخذة في بلدان الحكومات المتحاربة»⁽³¹⁾.

4- تسيير عملية التهجير (السوق):

1-4 وسائل النقل المستعملة في السوق:

قبل أن نتطرق لوسائل النقل المستعملة في السوق، تستوقفنا كلمة سوق يجب توضيحها، والتي تعني هنا قيادة فئة من الناس، وتوجيههم إلى مكان معين، وهي كلمة عربية مستخدمة في الوثائق العثمانية، بمعناها العربي، وقد استخدمتها هنا للأمانة وليس فيها أي نوع من الإهانة.

تمت عملية تهجير الأرمن عن طريق عربات القطار، لكن في غالب الأحيان تم سوقهم سيرا على الأقدام في قوافل. بالنسبة للقطار لم تتمكن الدولة العثمانية من توفير عربات قطار كافية خلال عملية السوق لأن الدولة كانت في حالة حرب مما جعلها في حاجة ماسة لهذه الوسيلة، وذلك من أجل نقل المهمات العسكرية، أو بسبب السوقيات العسكرية كان يتعذر الحصول على عربات⁽³²⁾.

في وثيقة مؤرخة بـ 25 نيسان 1915، قامت الدولة العثمانية بعملية سوق 180 من رؤساء المنظمات الأرمنية من الأرمن المحظور إقامتهم، ونقلهم بواسطة القطار رقم 78، والذي ينطلق من حيدر باشا، ووصولهم إلى أنقرة بالقطار رقم 164، بمراقبة قوة مؤلفة من 75، بينهم خمسة عشر من الشرطة وضابطان وضابط شرطة وموظف مدني⁽³³⁾.

كما استعملت الدولة العثمانية قطارات البريد خلال عملية السوق، حيث ورد في أحد الوثائق أنه تم ترحيل 500 أرمني من قونية بواسطة قطارات البريد، وذلك في غضون ثلاثة أيام⁽³⁴⁾، وفي هذا الإطار يجب التنويه إلى أن استعمال قطارات البريد لم يكن متاحا إلا إذا وجدت أماكن شاغرة، حتى عدد الأشخاص الذين يتم سوقهم فيها كان محدودا؛ حيث حصرته أحد الوثائق ما بين 20 و 30 فقط بقطار البريد⁽³⁵⁾.

علاوة على ذلك، كانت وزارة الداخلية- في بعض الأحيان- تقوم بترحيل الأرمن عن طريق القطار؛ لما تقدر أنه ليست هناك إمكانية لإرسالهم سيرا على الأقدام، خصوصا إذا

كانوا قد قطعوا مسافات طويلة على أقدامهم، ففي وثيقة مؤرخة بـ 10 تشرين الأول 1915، ورد فيها أنه "لما كانت كل القطارات مخصصة في تلك الفترة لنقل المهمات العسكرية، وعدم وجود قطار يتجه إلى بوزانطي بشكل دوري، وقد تجمع في محطات قره مان وأركلي الكثير من الأرمن الذين أتوا هناك سيرا على الأقدام لعدم وجود إمكانية كذلك لإرسال قطار؛ فإنه تم ترحيل 1050 أرمني بواسطة أربعة عشر عربة شحن⁽³⁶⁾. والذي لحظناه أن هذه الوثيقة لم تبين ما يتم شحنه في هذه العربات، لكن بعض المؤرخين، مثل أرنولد توينبي أشار إلى أن هذه العربات كانت مخصصة لنقل الماشية حسب شهود عيان⁽³⁷⁾.

كما استعملت خلال عملية سوق الأرمن وسائل نقل خاصة بالأرمن، حيث ورد في إحدى الوثائق أنه خلال عملية سوق الأرمن من حاجين وتكه وقوزان وقارص؛ إلى عثمانية، استعملوا وسائل نقلهم الخاصة⁽³⁸⁾، وأهملت الوثيقة ذكر هذه الوسائل، ولنا أن ننصّر وسائل النقل التي كانت متاحة خلال تلك الفترة، والتي قد تكون حيوانات مثل الأحصنة والحمير، أو عربات تجرها الحيوانات، لكن المؤكد أن هذه الوسائل كذلك كانت تتعرض للسلب والتهب من طرف قطاع الطرق، مما يجعل الأرمن يضطرون لمواصلة المسيرة الشاقة سيرا على الأقدام. علاوة على ذلك كانت وزارة الداخلية تقوم باستئجار عربات من مخصصات المهاجرين لسوق الأرمن⁽³⁹⁾.

إن السوقيات الجزئية للأرمن بالقطارات اليومية لم تكن نفي بالقرص؛ لذلك تم الموافقة على ترحيلهم سيرا على الأقدام بناء على طلب السلطات العسكرية ترحيلهم على وجه السرعة⁽⁴⁰⁾. يتبين لنا من خلال ما ذكرناه أن وسائل النقل كانت قليلة جدا وغير كافية في نفس الوقت، وقد أرجعنا أسباب ذلك بالدرجة الأولى إلى الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، والمتمثلة في مشاركتها في الحرب العالمية الأولى مما جعلها تضطر لتهجيرهم سيرا على الأقدام.

2-4 الحوادث التي تعرضت لها قوافل السوق:

تعرضت قوافل الأرمن الذين شملهم السوق لعدة حوادث أدت إلى قتلهم، وسلب ونهب ممتلكاتهم التي حملوها

كما أُخذت تدابير أخرى تتمثل في تطبيق الملاحقات القانونية الفورية، بحق كل من يهاجم القوافل، و"بصورة خاصة بحق الذين تراودهم الشبهات الهمجية، ويتجرؤون على الغضب وهتك العرض، وكذلك بحق الموظفين والدرك الذين يشهلون عليهم ذلك، وتأديبهم بقسوة والعزل الفوري لمثل هؤلاء من الموظفين، وتسليمهم للمحكمة العسكرية والإبلاغ عن أسمائهم"⁽⁴⁶⁾.

وهكذا يبدو لنا من خلال ما ذكرناه أن الدولة العثمانية حاولت قدر الإمكان المحافظة على حياة الأرمن خلال التهجير، لكن هذا لم يمنع من تسجيل عدّة تجاوزات قامت بها عصابات من الأكراد، الهدف منها هو الاستيلاء على الممتلكات التي كان يحملها الأرمن معهم، أو سبي الفتيات لبيعهن، وذلك بالتواطؤ مع الحرس⁽⁴⁷⁾، الذين لم يكونوا محل ثقة، فتحولوا من أداة لتأمين حياة الأرمن إلى أداة لقتلهم ونهبهم.

4-3 مصاريف التهجير والإعاشة:

الأرمن الذين تم تهجيرهم من مواطنهم الأصلية، سواء المتواجدة في شرق الأناضول أو في مناطق أخرى من الأناضول؛ لتقوم الدولة بإسكانهم في عدّة مناطق مثل جنوبي أورفة، الموصل ولواء الزور، والقسم الجنوبي من ولاية حلب والقرى والقصبات بداخل لوائي حوران والكرك بولاية سورية⁽⁴⁸⁾، على أن يتم توزيعهم بنسبة 10% من السكان المسلمين⁽⁴⁹⁾، وذلك حتى لا يشكلوا قوة تجعلهم يتحدون ضد الدولة العثمانية. و من أجل ضمان السير الحسن للعملية؛ تكفلت الدولة العثمانية بدفع مصاريف النقل والإسكان والإعاشة والمؤن، حيث نقرأ في وثيقة مؤرخة بـ 19 آب 1915، أنه يتعين سوق جميع الأرمن القادمين من كوتاهية إلى حلب، وستؤدى كافة المصاريف التي تصرف من أجلهم من مخصصات المهاجرين، وقد أعدت حوالة بمبلغ 100 ألف قرش قيد الإرسال⁽⁵⁰⁾.

بالرغم من التدابير المتخذة من أجل إعاشة الأرمن المهجرين، إلا أن هذا لم يمنع من وجود عدّة تجاوزات أدت إلى موت الأرمن جوعاً، وهذا ما أشارت إليه وثيقة مؤرخة بـ 13 تشرين الأول 1915، حيث طلبت وزارة الداخلية إرسال ما لا يقل عن 100 ألف ليرة من أجل تأمين إعاشتهم، وذلك نتيجة لوجود

معهم، فعلى سبيل المثال نقرأ في الوثيقة المؤرخة بـ 15 حزيران 1915، وهي عبارة عن برقية مرسلة من قبل مديرية الأمن العام، التابعة لوزارة الداخلية، إلى ولايات ديار بكر، ومعمورة العزيز وبديليس؛ حيث أبلغت ولاية أرضروم بأن قافلة قوامها 500 من الأرمن الذين هجروا من أرضروم، قد قُتلوا من قبل الأكراد في أرزنجان وأرضروم، ولتفادي مثل هذه الحوادث طلب من الولايات المذكورة سابقاً القيام بالتدابير اللازمة للحفاظ على أرواح الأرمن الذين يشملهم السوق على الطرق قدر الإمكان، وقمّع كل من تسوّل له نفسه الفرار أثناء عملية السوق، أو الذين يقومون بمهاجمة المكلفين بحمايتهم⁽⁴¹⁾.

كما قام عصاة درسيم بقطع الطريق على قوافل الأرمن المرحّلين تحت الحماية من أرضروم، ثم قاموا بقتلهم، وقد أقرت وزارة الداخلية أن تخلص قوافل الأرمن من أيديهم أمر غير ممكن، لذلك وجب استكمال التدابير اللازمة بتأمين حماية القوافل القادمة على وجه السرعة لمنع استمرار الجرائم التي يرتكبها الدرسيميون⁽⁴²⁾. لم تقتصر أعمال القتل على قوافل الأرمن المهجرين فحسب؛ بل شملت - أيضاً - الأرمن الذين ينتظرون دورهم في التهجير، وهذا ما نستشفه من خلال الوثيقة المؤرخة بـ 23 تموز 1915، حيث وقعت عملية قتل جماعية ضد الأرمن والمسيحيين في ولاية أرضروم، كما تعرض "للذبح 700 من الذين رخص لهم بالبقاء من الأرمن والتصاري في ماردين؛ حيث أخرجوا من المدينة ليلاً، وذبحوا ذبح النعاج"، لذلك طلبت وزارة الداخلية إنهاء مثل هذه الوقائع التي إن استمرت فإنها ستؤدي إلى قتل عموم التصاري في المنطقة مما سيؤثر سلباً على الرأي العام العالمي⁽⁴³⁾.

هذه الحوادث دفعت بوزارة الداخلية لاتخاذ تدابير الهدف منها حماية القوافل، تمثلت في تخصيص قوة عسكرية مرافقة للقوافل، من أجل تأمين وصولها إلى وجهتها، يطلق عليها "مأمورية السوق"⁽⁴⁴⁾، إلا أن هذه القوة العسكرية لم تكن كافية لأداء مهامها، والسبب الأرجح يعود لظروف الحرب التي كانت تعيشها الدولة العثمانية؛ حيث ورد في البرقية الصادرة عن مأمورية السوق بقونية عدم تطبيق التعليمات الخاصة بالمنظمة والمبلغة حول السوق كما هي، والتراخي، وتبين التسهل الشديد⁽⁴⁵⁾.

- خسائر وأضرار يوميًا بسبب الجوع في القوافل الأرمنية، كما طلبت إفادتها بمعلومات حول كفاية المخصصات التي تم صرفها لهم أو عدم كفايتها⁽⁵¹⁾.
- أولكت مصاريفُ الإعاشة والمؤون لإدارة المهاجرين⁽⁵²⁾، وهي إدارة تتكفل بكل الأمور الخاصة بالهجرة، سواء الأرمن أو حتى المسلمين الذين هاجروا من البلقان وروسيا، وقد كانت تؤدي مهامها بمساعدة الجيش الرابع الذي يقوم بتوفير المؤون اللازمة للأرمن⁽⁵³⁾، هذا لم يمنع من وقوع الكثير من القوافل فريسةً للموت جوعًا نتيجة عدم تلقهم المعونة اللازمة، رغم أن وزارة الداخلية قد نهت بوجود أرمن، وأغلبهم من النساء والأطفال، لا يتلقون إلا مقدارًا قليلًا جدًا من الخبز يوميًا؛ لذلك طلبت صرف خبز كافٍ لهؤلاء المهاجرين⁽⁵⁴⁾.
- يبدو لنا- من خلال ما ذكرناه- أن عملية التهجير تمت في ظروف غير عادية، يستحيل فيها على الدولة العثمانية أن توفر لكل هؤلاء المهجرين المئونة كل يوم، على الأقل الخبز والماء كأبسط شيء، لذلك مات العديد منهم جوعًا وعطشًا، وحتى الذين نجوا من الجوع لم يجدوا مكانًا يأوون إليه سوى مخيمات تنعدم فيها ظروف الحياة، بعدما كانوا ميسورين في مواطنهم، فوجدوا أنفسهم بعد أن دقت طبول الحرب قد فقدوا كل ما يملكونه.
- 4-4 مصير ممتلكات الأرمن المتروكة:**
- مع بداية التهجير، دخلت مسألة أموال الأرمن المتروكة جدول أعمال التهجير، هذا ما دفع بوزارة الداخلية لاتخاذ عدة تدابير للمحافظة على هذه الأموال، نذكر منها:
- إذا لم تكن هناك إمكانية لإرسال المهاجرين منازل الأرمن التي أخليت، فإنه على كل الأحوال يصار إلى إسكان المهاجرين القادمين من باطوم وما حولها في القرى والقصبات التي أخليت، وبشأن تأمين إعمار الأملاك والأراضي يتعين إيجازها بمقابل، أو بتقسيم وارداتها مناصفة، ولا يجوز بيعها في الوقت الحاضر.
- بيع الأشياء التي يطرأ عليها الفساد ضمن إطار التعريفات المبيّنة في التعليمات.
- تسجيل الأشياء والأموال المجموعة في البيوت باسم أصحابها إذا كانوا معروفين، وبأسماء الأماكن التي وجدت فيها إذا لم يعرفوا أصحابها، ووضعها في أماكن محفوظة، وإثباتها في دفتر.
- عدم تخصيص الأملاك لأشخاص أو مؤسسات بأي صورة من الصور.
- المحافظة على الساعات والمجوهرات بأسماء أصحابها إذا عرفوا، وبأسم الأماكن التي وجدت فيها إذا لم يعرفوا، وتقييد نوعها وقيمتها في دفتر، ووضعها في صندوق مخصص بالبنك بحضور لجنة بعد إثباتها في دفتر أيضًا.
- تأخير تحصيل الضرائب المتعلقة بالأرمن المبعدين، وعدم ملاحقتهم لكونهم مقبوض عليهم، وعدم تصحيح قيود هذه الأملاك باسم آخرين في أي وقت.
- عدم اعتماد الوكالات والكامبيالات بالتواطؤ⁽⁵⁵⁾.
- يصبح في ضوء ما تقدم، أن وزارة الداخلية قد اتخذت إجراءات صارمة للمحافظة على أموال الأرمن إذ نجدها - بادئ ذي بدء - تُصدر قرارًا ينص على عدم المطالبة بالديون المترتبة على الأرمن المهجرين⁽⁵⁶⁾، ثم من أجل المحافظة على الأموال التي خلفوها عقب تهجيرهم - سواء المنقولة أو غير المنقولة - تقوم بتشكيل لجنة أطلقت عليها اسم "لجنة الأموال المتروكة"⁽⁵⁷⁾، وتتشكل هذه الأخيرة من موظفي الإدارة والمالية، وذلك للمحافظة على الأموال المتروكة، وتقييدها في دفاتر خاصة⁽⁵⁸⁾.
- لم تكتفِ وزارة الداخلية بهذه التدابير فقط؛ بل قامت- كذلك- بإصدار جملة من التعليمات للمحافظة على أموال الأرمن المنقولة، نلخصها فيما يلي:
- نظرًا لورود أخبار بيع الأموال المنقولة للأرمن المرحلين بصورة رخيصة جدًا، وأنها أصبحت حكرًا سيئًا لأرباب الاحتكار من هنا وهناك، وأن البيع يتم بأثمان زهيدة، ويتضرر أصحابها ضررًا كبيرًا، لذلك طلبت بعدم السماح لأي أجنبي مشبوّه ومجهول بالدخول إلى

لتثبت حسن نواياها أصدرت في ربيع سنة 1918 م ،قرار العودة للأرمن الذين يرغبون في العودة لبلادهم .

ثانيا نتيجة قيام الأرمن بعدة ممارسات ؛منها قتل المسلمين في شرق الأناضول تمهيدا لاستقبال القوات الروسية التي أغرتهم بتأسيس دولة " أرمنيستان " ،شرعوا في تصفية المسلمين لتكون لهم الهيمنة العددية في المنطقة .فضلا عن قيام عدد من الكتائب الأرمنية المجندة في الجيش العثماني بالتحاق بالجيش الروسي على جبهة القوقاز ،كما كانوا _الأرمن _ يتجسسون على الجيش العثماني لصالح الدول المعادية له خاصة روسيا ،ولم يكتف الأرمن بكل هذا ،بل قاموا بإشعال فتيل الثورات في عدد من المناطق . إذن الممارسات السابقة الذكر كانت وراء اتخاذ الاتحاديين قرار التهجير ،الذي نعتبره قرارا عاديا وبل ضروري تتخذه أي دولة تكون في حالة الدفاع عن حدودها الاقليمية .لذلك يمكن القول أن قرار السوق والإسكان قرار عسكري وأمني بالدرجة الأولى ،وليس قرارا سياسيا ،أو تم التخطيط له من قبل ،حاولت الدولة العثمانية من خلاله درء التفكك والانحلال عنها.

إن اتهام الدولة العثمانية بإبادة الأرمن ،خلال عملية التهجير؛فندته الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها خلال عملية التهجير ،بالرغم من أنها لم تكن في المستوى المطلوب ؛بسبب ظروف الحرب إلا أن الوثائق كشفت لنا إن صح التعبير عن الجانب الأخلاقي للدولة العثمانية ؛التي بذلت كل ما في وسعها للمحافظة على أرواح وأموال الأرمن ،وهذا ما أظهرته المراسلات والتعليمات التي أرسلتها وزارة الداخلية ، للولايات المعنية بالتهجير والتجاوزات التي وقعت لا يمكن تفاديها ،فكل الموظفين الذين أهلكوا أمن الأرمن و أسأؤوا استعمال مهامهم ،تم ملاحقتهم والتحقيق معهم وإرسالهم إلى ديوان الحرب.

وثائق الأرشيف العثماني أثبتت وقوع خسائر بشرية بين الأرمن المهجرين ،هذه الخسائر كانت نتيجة الجوع والعطش ،والسير مسافات طويلة تحت رحمة الظروف المناخية القاسية ،أو إهمال مأموريات السوق ،أو التعديات التي تعرضت لها قوافل التهجير من قبل الأكراد ،فهذه الوثائق لم تزور الواقع الذي جرى فيه التهجير ،بل أطلعنا على معلومات في غاية الأهمية والدقة عن العملية .الخسائر البشرية لم يتكدها

المناطق المقرّر إخلاؤها ،والسّير فيها ،وإخراجهم - إذا كانوا قد دخلوها- فورًا.

- إذا كان من بين هؤلاء من اشترى مالا رخيصا يُصار إلى اتخاذ تدابير ،كأن يفسخ البيع ،والسّعي لإرجاعها إلى قيمتها الأصلية، وعدم إفساح مجال للكسب غير المشروع، والسّماح لهؤلاء بحمل الأشياء التي يريدونها.
- بيع الأشياء التي لا يحملونها وتفسد إذا بقيت ،ولم تكن من الضروريات بالمزاد.
- المحافظة على الأشياء المحمولة ولا تفسد إذا بقيت؛ بأسماء أصحابها.
- منع العقود ،مثل الإيجار والرهن والبيع والحجز وغيره ؛واعتبار العقود المؤرّقة من بداية الهجرة مفسوخة.
- عدم إفساح المجال للمقاوالت والعقود التي لها صفة التواطؤ.
- السّماح بمعاملات البيع القطعي ،ويتعيّن منع الأجانب من شراء الأراضي والأموال⁽⁵⁹⁾.

من خلال هذه الوثيقة يتبيّن لنا أنّ الدّولة العُثمانية قد منعت التّلاعب بممتلكات الأرمن، وذلك باستغلال ظروف تهجيرهم لشراء ممتلكاتهم بمبالغ زهيدة، ولا يتمّ بيعها إلّا بالمزاد العلني بعد أن يتمّ تحديد أسعارها الحقيقية نقدًا⁽⁶⁰⁾. ومن أجل حلّ تداعيات مشكل المهاجرين أصدرت قرارًا ينصّ على إسكان اللاجئين المسلمين في القرى التي أخلاها الأرمن.⁽⁶¹⁾

5- الخاتمة:

في ضوء ما تقدم ،يمكن القول أن الدولة العثمانية اضطرت لإصدار قرار التهجير القسري للأرمن ، وهذا ما يفند المقولة ،التي مفادها أن الدولة العثمانية كانت تبيت النية لتخلص من الأرمن _من خلال تهجيرهم _ فالوثائق محل الدراسة ،كشفت أن المقولة السابقة الذكر ،عارية عن الصحة لأن هذا القرار أولا ؛لم يأت إلا بعد عشرة أشهر من انضمام الدولة العثمانية للحرب العالمية الأولى.كما أن الدولة العثمانية

- (18) BOA, DH, EYM, 2 / 227.
- (19) BOA, DH, ŞFR, 129 / 53.
- (20) BOA, DH, ŞFR, 54 254.
- (21) BOA, DH, ŞFR, Nr 54 / 55.
- (22) BOA, DH, ŞFR, Nr 22 / 55.
- (23) BOA, DH, ŞFR, Nr 48 / 55.
- (24) BOA, DH, ŞFR, Nr 19 / 55.
- (25) BOA, DH, ŞFR, Nr 53 / 295.
- (26) BOA, DH, ŞFR, Nr 54 / 150.
- (27) BOA, DH, EUM, 2 , 5b, 68 / 83.
- (28) BOA, DH, ŞFR, Nr 21 / 55.
- (29) BOA, DH, ŞFR, Nr. 57 / 136.
- (30) BOA, HR, HU, Kr, 109 D. 1 / 7.
- (31) BOA, HR, HU, Kr. 178 / 20.
- (32) BOA, DH, EUM, Şb, 68 / 73.
- (33) BOA, DH, ŞFR, 52 / 102.
- (34) BOA, DH, EUM, 2. Şb. 68 / 195.
- (35) BOA, DH, EUM, 2. Şb, 68 / 73.
- (36) BOA, DH, EUM, 2. Şb, 68 / 99.
- (37) Arnold j. Toynbee, Les massacres des Arméniens, le meurtre, d'une nation (1915 – 1916), traduit par Claire Mouradian, Edition Pajot, Paris, 2012, p. 54.
- (38) BOA, DH, EUM, 2. Şb, 68 / 77.
- (39) BOA, DH, ŞFR, Nr. 65 / 100.
- (40) BOA. DH. EUM, 2. Şb. 68 / 81.
- (41) BOA, DH, ŞFR, 9 / 54.
- (42) BOA. DH, ŞFR, 54 / 162.
- (43) BOA, DH, ŞFR, 54 / 406.
- (44) BOA, DH, EUM, 2. Şb. 68 / 12.
- (45) Ibid.
- (46) BOA, DH, ŞFR, Nr. 55 / 292.
- الجانب الأرميني فحسب: بل كشفت لنا الوثائق كذلك عن تعرض الأتراك العثمانيين لمظالم على أيدي العصابات الأرمنية، أدت إلى وجود عدد لا يستهان به من الضحايا المسلمين.
- الهوامش
- (1) BOA, Meclis- i Vükela , MazbaTaları, 198/163.
- (2) BOA, HR, HV, KR, 173/5.
- (3) Kutlu Emin ,İslam ahalinin düçar oldukları mezalim hakkında vesaike müstenid ma'lûmat Ermeni katliamı,Şehbal yayınları ,İstanbul,2006,s.68.
- (4) BOA, HR, HV, KR, 173/5.
- (5) Nejdet Bilgi, Yozgar Ermeni tehciri davasi, Kitabevi, İstanbul, 2006, s. 02.
- (6) BOA, HR, HUKR. 122/6.
- (7) Fo, 371/ 2484, No. 41444, (9APR, 1915).
- (8) Fo, 371/ 2489, No. 8206 (22 Jun 1915).
- (9) أحمد الشرقاوي، مذابح الأرمن ضد الأتراك في الوثائق العثمانية، الطبعة الأولى، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 1437هـ/2016م، ص. 13.
- (10) يوسف حلاج أوغلو، تهجير الأرمن (1914-1915) الوثائق والحقيقة، ترجمة أورخان محمد علي، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص ص. 59-60.
- (11) طاهر توفيق هوكر، الكرد والمسألة الأرمنية (1877-1920)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص ص. 499-500.
- (12) يوسف حلاج أوغلو، المرجع السابق، ص. 64.
- (13) BOA, Meclis- i Vükela MazbaTaları, 198/163.
- (14) BOA, Meclis – i Vükela- Mazbaraları, 198/ 163.
- (15) Ibid.
- (16) BOA, DH, ŞFR, 201/ 53.
- (17) BOA, DH, ŞFR, 141/ 50.

-
- (58) BOA, DH, \$FR, Nr. 54 / 226.
- (59) BOA, DH, \$FR, Nr. 54 / 381 .
- (60) BOA, DH, \$FR, Nr. 55 / 107.
- (61) BOA, DH, \$FR, Nr. 54 / 149.
- (47) محمد رفعت الإمام ،القضية الأرمنية في الصحافة العربية(1876-1923) ،الإبادة الكبرى (1915 – 1918)، المجلد السادس، الطبعة الأولى، مطابع النوبار، القاهرة ،2018، ص.342.
- (48) BOA, DH, \$FR, Nr. 54 / 308.
- (49) BOA. DH, \$FR, Nr. 54 / 413.
- (50) BOA, DH, \$FR, Nr. 54 / 328.
- (51) BOA, DH, \$FR, Nr. 57 / 110.
- (52) BOA, DH, \$FR, Nr. 63 / 60.
- (53) BOA, DH, \$FR, Nr. 57 / 317.
- (54) BOA, DH, \$FR, Nr. 57 / 345.
- (55) BOA, DH, \$FR, Nr. 54 / 420.
- (56) BOA, DH, \$FR, Nr. 53 / 200.
- (57) BOA, DH, \$FR, Nr. 54 / 315.